قاضي دستوري يعلّق على قرار الإتحادية بشأن تمثيل الأقليات

وصف القاضي السابق والمختص في القانون الدستوري لطيف مصطفد،اليوم الأربعاء، قرار المحكمة الإتحادية العليا بشأن تمثيل الأقليات، بأنه "غير موفق"، مؤكداً أن الدستور لايشترط مساواة تلك المكونات.

وذكر مصطفى في تدوينة، أن: "المحكمة الاتحادية العليا في قرارها بخصوص تمثيل الاقليات لم تكن موفقة،لأن الدستور ينص في المادة ٤٩ على مراعاة تمثيل جميع المكونات الشعب في مجلس النواب، وهذا التمثيل إن لم يتم ضمان الحصول عليه من قبل مكوّن ما عن طريق الانتخابات العامة لقلة عدد المكون يتم تأمينه عن طريق نظام الكوتا أو ما يسمى بالتمييز الايجابي".

وأضاف "أي ان الاصل هو التمثيل عبر الانتخابات العامة، أما الاستثناء فهو عن طريق الكوتا هو طريق استثنائي ضروري لضمان التمثيل لتلك التي لا يمكنها ان تمثل في المجلس عن طريق الانتخابات العامة".

وأشار إلى أن "الدستور لا يشترط مساواة تلك المكونات، ومن الطبيعي ان التمثيل قد يختلف وفقا لعدد كل مكون".

وبين لطيف "كان طبيعيا ان تحكم المحكمة لصالح تمثيل الايزيدين في دهوك كما طلبت المدعية ذلك ولكن

من غير الطبيعي ان تحكم المحكمة بالغاء تمثيل المكونات الاخرى بحجة تحقيق المساواة بين المكونات التي تشكل اقلية عددية".

ووصف المختص في القانون الدستوري، الحكم بـ "المعيب من ناحية صياغته حيث تضمن حيثيات الحكم تفصيلات وتفريعات لا لزوم لها"، موضحاً انه "رغم ملاحظاتنا على قرارات الهيئة السابقة للمحكمة ولكنها كانت اكثر رصانة من الحالية مع جل الاحترام لهيأة المحكمة".